

وذكر مع القسام الثلثة للمعنى وذلك ان كل واحد اقسام ثلاثة ما ينتهي الى النسيب
وسلم ويكون المتكلم يقره قوله او فعله او نحوه وما ينتهي الى الصحاح ويكون المعنى
المتكلم يقره قوله او فعله وما ينتهي الى التابع ويكون المعنى المتكلم يقره قوله او فعله
فقد ذكر للمعنى ايضا ثلثة اقسام قسم ينتهي غاية استناده الى النسيب مع الله عليه وسلم وقسم
ينتهي غاية استناده الى الصحاح وقسم ينتهي غاية استناده الى التابع فكلية من في قوله مع
الاقسام الثلثة بيانها وهو ما في قوله ينتهي الى الصحاح قسم الله عليه وسلم غاية والمراد من الغاية
المرتب او الذي كما تقدم والاقسام في قوله ان استناده عود من الحذف الفاعل الى ما ورد في نسخة
اليه بعد الاستناد فالضمير المحرور بل هو فاعل الحذف اي الاستناد المحض الى ذلك المعنى
المرفوع مع المكان والوقت الذي ينادى باستناده متصل اوله والمرتبة بالمتصل هنا معناه المعنوي
اذ المتصل اصطلاحا هو المعنى الذي يتصل باستناده قال العرقي وشروط الخطيب في المرفوع
رفع الصحاحي فلهذا قيل في المرفوع من اسبل التابع ونحوها وتقع البقاع بان ذكر الصحاح
في كلام الخطيب من مجموع الغالب والنزالي الموقوف وهو ما في معناه ينتهي اي ينتسب
كله وهو من الصحاح في غيره وهنا بخلافه التغيير الاول تقاسم الثالث المقطوع وقسم
مقاطع ومقاطع وهو ما ينتهي الى التابع ومنه اي وعينه من ووجه التابع من اتباع التام
فهي بعينها في التسمية مثلا وقوله اي مثل ما ينتهي الى التابع في تسمية جميع ذلك
مقطوعا لتفسير لقوله في مثلها لزيد ايضا له لفظ فقط ويمكن ان يكون قوله فيه في المتكلم
فمنه المشبه للبيان للجماع والمعين ان فيه شمس ووجه التابع في مثل التسمية كبيت التابع

التابع في احوالها من النسيب بالمقطوع وان شئت قلت اي فيما ينتهي الى التابع وقوله ويقره
علاقله وانما العرقي بالاطلاق وهو الموقوف على الصحاحي قال العرقي وان تقف بتابع
قيد بيان يقال موقوف على الزمعي وموقوف على المعنى تحصلت التفرقة في الاصطلاح بان
المقطوع والمقطوع فالنقط مع ما هات الاستناد كما تقدم قيدا يقتضي ان تقسم الى المقطوع
هو المعنى الذي يكون المقطوع من اثناء استناده ويوميه ما هات المعنى ايضا والجماع النوازل
كالمه وصفه للمعنى لانه لا يذنب بل يوصف في استناده والمقطوع من معناه المعنى كما ترى وقد
اطلق بعضهم وهو كالمعنى الشافعي لهذا اي المقطوع في موضع تارة اي المقطوع واطلق البعض
الافره هو الى اخطا بوبكر البرقي بالعكس فجعل المقطوع قول التابع كما قال العرقي يجوز ان
تجاوز عنه الاصطلاح اما المعنى فقرر كما هو بالنسبة الى الشافعي والاعدول عند يقره
ارادة المعنى المعنوي واصطلاحا عليه كما هو بالنسبة الى الخلف اي بقره ان يكون ذلك
اصطلاحا ايضا كما فهم به اللقاني ويقال للغير اي الموقوف والمقطوع الذي قال العرقي
وبعض الفقهاء ليس الموقوف فقط بالاشارة انتهى ومنهم من روى الاثر اعمهما من المرفوع والسند
بهاج النوبة واما بكنسها فالمعنى يعلم الاستناد في قول اهل الحديث هنا هي تسمى
مرفوع صحاحي بسند ظاهره الاتصال فقوله مرفوع كالجنس وقوله صحاحي كالفصل يخرج به
ما فهمه التابع فانه مرسل او من دونه فانه معضل او معلول وكلمة او في او معلول ليس الخوازمي
اجتماعها كما تقدم فان قيل قوله ظاهره الاتصال بغير صحاحي قلت لا يضر اقتناء التابع عن
الدول وقوله ظاهره الاتصال يخرج ما ظاهره الاتصال وقوله صحاحي ما سوى ذلك التام لا يربط